ان المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله عليه
حمل مواطاة لان كلا منهما مل قوله قصد الجنس اي في ضمن الافراد لحقيقة
لا تتصف بقبول ال ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوغ الوقوع
في معرض التقسيم وقيل غير ذلك قوله وقابل ال خبر ولا يعترض بتذكير
الخبر وتانيث المبتدا لان قابل صفة لمحذوف اي اسم قابل وهو الاسم
يقع على المذكر والمونث ويحتمل ان يكون قابل مبتدا موخرا ونكرة خبرا مقدما
وهو انسب بقوله اسم وغيره معرفة لكن يضعفه ان المحدث عنه النكرة
وهي اولى منه بالابتدا قوله وفي وصف لو قال وفي الاصل لكان اولى ليدخل
التمثيل فانه في الاصل عن الدم قوله لانها الاصل لم الفائدة وسابق
يدل على الغنية العلة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد ان
المعرفة اشرف لان النكات لا تتزاحم ولان الانسب اعتبار كون الاسبق
في الوجود هو الاسبق في الذكر قوله الاول اي لمدلوله قوله ويوجد
كثير من النكرات كاحد وعريب وديار وقول انعض وحابها وحضير
وحصاة يرده ان الثلاثة الاول معرفة بال قوله والمستقل اي من تمام علة
الاصالة ومراده بالمستقل ما يستغني في بعض الصور ويلزمه الاكثر ولو
عبر بالاكثر لكان اوضح قوله الاسم العلم واللقب والكنية العلم عطف
بيان على الاسم لدفع توهم ان المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله
والكنية معطوفات على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل
بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون
لذكر المتاخر كبير فائدة ويكون ما بعد الاسم تفصيلا بعد اجمال قوله مذكور
ثم موجود ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب اذ ما ثابت ما عدده
الاشيا الكل فكلمة ثم اي ما شانه ان يذكر مفهوم اي ما شانه ان يعلم
كموجود معدوم ونحوات منهم وكان فرس وكرجل امراة وكعالم
ما اهل بعض النظر ان الشي الذي بينهما العموم والخصوص الوجهي
والظاهر انهما في مرتبة واحدة لسقوط عموم كل وخصوصه قوله ثم نام ثم حيوان
كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط ثم نام والاولى اولى قوله ثم عالم ويرد
عليه انه علما يطلق على اسم واملاك والجن فهو اعم من رجل من هذا الوجه

واجيب

واجيب بان المراد به عالم من بني ادم وفيه ما فيه قوله واخص مما فوقه هذا
باعتبار غالب ما ذكر ان المراد الا على ليس فوقه شيء فتامل قوله وغير معرفة
في الاخبار رقيب كما يقتضيه صنيع نظم السابق وحينئذ المحدث عنه هو النكرة
وانما افرد الضمير مع ان المرجع اثنان لتاوله بالمذكور وقوله البعض
لكون العطف باو وهو على المنصوص من افراد الضمير انما هو بعد او التي
للشك ونحوه مما يكون الحكم معه لاحد الامرين والامور لا التي للتنويع
لانها بمنزلة الواو قوله اذ لا واسطة واثبتها بعضهم في المجرد من ال و
التنوين كمن وما ومتى واين وكيف قوله حد الشيخ اي تعريفه الصادق
بالرسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لا حد على ان قد مر ما رده في
بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بان قوله وغير معرفة في قوة
قولك المعرفة ما لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبل ال فقد ذكر لها حدا و
اجيب بان المراد عن حدها مصرحا به ولا ينافي انه يفهم من كلامه ضمنا
قوله دون استدراك اي اعتراض عليه الخفي اي من اوجه من
جملة ما علل به المعرفة ان من الاسما ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما في قولك
كان ذلك عاما اول وعكسه كاسامة فاردم قد هو كلام ظاهر بعيد عن
التحقيق اولان الاول في الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف فهو
نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل والثاني علم لوله عند علما الناظم موبين
وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غيره احد المعرفة بما
وضع لشي بعينه والاستدراك قوله والمضاف الى المعرفة اي اضافة
محضة كما يشير اليه المثال قوله المنادى المقصود اي المنكر المقصود تعيينه
بعينه فهو باق على تنكيره واما المعرفة قبل الندا فالصحيح بقاوه على
تعريفه وانما زاده الندا وضوحا وقيل تعرف بالندا بعد تنكير تعريف
العلمية قوله واختار [illegible] بان توجه زيادته وانه ليس من المعارف
الستة قوله والمواجه نظم ان الوصف تفسيري قوله بان التي للخصوصية
ونابت عن الندا امنا لها قوله ذات على الناظم كما نعيبه ضرعلى
ان فات ليتعدى بنفسه ويمكن انه ضمنه معنى عشي قوله فاعرضا به
صوغ افعل التفضيل من المبني للمجهول وهو شاذ من جهتين دانتا لم

وانما سكت عنه هنا
لذكره له في باب الندا
كما سكت عنها عما قصر
عن الموصول واجمع ونحوه
من الفاظ التوكيد لذكر
المراد به يوم بعينه
وامس المراد به يوم بعينه لذكر
الاول في بابه والثاني في باب
التوكيد والثالث والرابع فيما
لا ينصرف على انهم من دون الاربعة
المنكر غير المقصود